

العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري

خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠١٦

د. فاروق فتحى السيد الجزار *

د. سمير الأمير غازى *

* د. سمير الأمير غازى مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة طنطا.
** د. فاروق فتحى السيد الجزار مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة طنطا. وأهم الأهتمامات البحثية اقتصاديات التنمية والتخطيط والمشاكل الاقتصادية المعاصرة والسياسات المالية والمعاملات المصرفية الإسلامية وله ابحاث منشورة من ضمنها محددات الادخار الخاص دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى منذ الستينات من القرن الماضى وغيرها من الابحاث.
E-mail: fadyelgazar@yahoo.com

ملخص البحث:

تسعى هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام نماذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة و إختبار جذر الوحدة واختبار السببية خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠١٦ (ربع سنوية) وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الاجنبى المباشر بفترة إبطاء واحدة وتوصلت الدراسة أيضا الى أهم العوامل الحاكمة المؤثرة فى الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر حيث هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبى المباشر وكل من النمو الاقتصادى والانفتاح التجارى وعلاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبى المباشر وكل من معدلات الضريبة على الارباح والمكاسب الرأسمالية ومعدل التضخم

Abstract

This study aims at measuring the relationship between corruption and foreign direct investment in Egypt using Autoregressive Distribution Lags Models (ARDL) and the unit root test, causality test during the period from 1996 to 2016(quarterly). This study found that there is a negative relationship between corruption and foreign direct investment with one slowdown period. To the most important ruling factors affecting foreign direct investment in Egypt, where there is a positive relationship between foreign direct investment and both economic growth and trade openness and the negative relationship between foreign direct investment and each of the tax rates on profits and Capital gains and the rate of inflation

مقدمة

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي للدول النامية. حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الأجنبية للتنمية في هذه الدول والتي تعاني من عجز في الموارد المحلية حيث أن للاستثمار الأجنبي مزايا تجعله يتفوق على القروض والتي تمثل عبئاً على الدولة المقترضة، وكذلك على المعونات الأجنبية المرتبطة دائماً بالمصالح السياسية بالإضافة إلى كونها في طريقها للاندثار.

ولقد اكتسبت الاستثمارات الأجنبية أهميتها بعد التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي عقب التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) ومما تتضمنه من فتح أسواق الدول أمام الاستثمارات الأجنبية في مجال الإنتاج والإتصال والخدمات المصرفية.

وتتسابق دول العالم كافة في العصر الذي نعيشه لكي تجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخاصة الدول النامية وذلك لسد الفجوة بين معدل الإدخار ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق تنمية اقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي.

وحيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون استثمار ولا تعاضم للاستثمار بدون مناخ جاذب ومتميز وفي هذا الإطار فقد شهدت السياسات الاقتصادية في مصر اهتماماً كبيراً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أوجب ذلك ضرورة معرفة معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن أن يكون الفساد هو إحدى هذه المعوقات التي تعوق عملية التنمية.

حيث تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المعقدة حيث أنها محصلة لعوامل عديدة منها عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل سياسية. كذلك للفساد تأثير كبير على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل أى مجتمع.

ويؤثر الفساد على الاقتصاد عامة فيؤدى إلى تشويه الحوافز مما يجعل الأفراد يوظفون طاقاتهم في البحث عن المنافع الرعيية وإنجاز الأنشطة عن طريق ممارسات الفساد لا عن الإنتاج ويخفض الفساد الاستثمار الأجنبي لأنه يرفع من تكاليف الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل ويؤدى لزيادة عدم ثقة المستثمر في الدولة التي يريد الاستثمار فيها. وقد أشار (Woo (2010), Zhao, et al (2003)) إلى أن تدفقات رأس المال الأجنبي تكون منخفضة في حالة الدول التي ينتشر فيها الفساد وعدم الشفافية.

ولذلك سوف نتناول هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. وكذلك مجموعة العوامل المؤثرة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى مصر ومحاولة لتحليل تلك العوامل وتبحث هذه الدراسة العوامل الأساسية التي تتناولتها الأدبيات الاقتصادية ومدى تأثير تدفق الإستثمارات الأجنبية لمصر بتلك العوامل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه ينظر إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر على أن مجرد تبسيط الإجراءات وتطوير تشريعات الاستثمار هو كل ما يمكننا عمله لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الأمر الذى انعكس على وضع مصر في مؤشر الأداء والامكانات فجاءت ضمن مجموعة الدول [دون الامكانات] حيث إحتلت المركز (٧٠) في مؤشر الامكانات ، بينما احتلت المركز (١١٠) في مؤشر الأداء وفقاً للتقرير الصادر عن الانكتاد لعام ٢٠٠٥ (Unctad ,world investment report,2003) وبمقارنة الأداء بالإمكانيات نجد أن مصر تجتذب تدفقات ضئيلة نسبياً من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة بإمكانياتها وهو ما يعنى أن مصر لم تستغل تلك الإمكانيات .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز والمغريات إلا أن ذلك لم يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتتلخص مشكلة البحث فى الاجابة عن السؤال التالى هل هناك علاقة بين الفساد والاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وما هى أهم العوامل التى تؤثر فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهل هناك تأثير للنمو الاقتصادى والانفتاح التجارى والتضخم والضرائب والائتمان الممنوح للقطاع الخاص على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى مصر.

أهداف الدراسة :

تسعى معظم الدول وخاصة الدول النامية ومنها مصر جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن توجد عوامل عديدة تعوق ذلك. ويعد إنتشار الفساد من أهم تلك العوامل ولذلك تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من (١٩٩٦ - ٢٠١٦) وذلك لمعرفة أثر الفساد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكذلك التعرف على مجموعة عوامل أخرى ربما تكون عوامل مؤثرة على حجم الاستثمارات ومنها الإنفتاح التجارى والتضخم والضرائب والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على الفترة الممتدة من ١٩٩٦ - ٢٠١٦

منهج الدراسة:

المنهج المعاصر الذى يجمع بين المنهج الاستقرائى والمنهج القياسى لقياس العلاقة بين الفساد ومجموعة العوامل الأخرى التى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

متغيرات الدراسة:

- . تتكون الدراسة من متغير تابع وهو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر .
- ومتغيرات مستقلة مجموعة العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وهي : .
- الفساد .
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .
- الانفتاح التجاري .
- الضرائب على الدخل والأرباح المكتسبة كنسبة مئوية من إجمالي العوائد الضريبية .
- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
- التضخم .

فروض الدراسة :

- تتمثل فروض الدراسة في وجود علاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الفساد ويمكن صياغتها كالتالي:
- الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر وحجم الفساد.
- الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجم التضخم.
- الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- الفرض الرابع: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح التجاري.
- الفرض الخامس: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والضرائب على الدخل والأرباح المكتسبة.
- الفرض السادس: توجد علاقة بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

خطة البحث

- أولاً: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر
- ثانياً: الإطار النظري عن الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثاً: مدى تطور الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة فيه في مصر منذ التسعينات من القرن الماضي

رابعاً: النموذج المستخدم

خامساً: النتائج والتوصيات

أولاً: الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

١- دراسة (Lukasz Goczekk - Andrzej Cieslik, 2018) بعنوان الفساد والاستثمار الدولي والنمو الاقتصادي وكانت فترة الدراسة ١٩٩٤ - ٢٠١٤ والنموذج المستخدم GMM Methods- panel Data وكانت الدول محل الدراسة عينة من ١٤٢ دولة وتهدف إلى دراسة تأثيرات الفساد على النمو وعلى الاستثمار الدولي وقد توصلت إلى النتائج الآتية: (إن نقص الفساد له تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي ويزيد من نسبة الاستثمار وتوصلت الدراسة أيضاً أن الدول الغنية والتي تستطيع المرور إلى التمويل الدولي تنمو أسرع وتتعرض للفساد بشكل أقل من الدول الناشئة والفقيرة)

٢- دراسة (MaRco R.Barassi ying Zhou (2011) بعنوان تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ وكان النموذج المستخدم هو Parametric and non - parametric methods و هذه الدراسة تحلل تأثيرات الفساد على المشروعات متعددة الجنسيات (MNES) والشركات العالمية المنتشرة في بلاد عديدة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات مختلفة للفساد حسب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يختلف تأثير الفساد على حجم المشروع وحسب إنتاجه وحسب وزنه وكمية السلع.

٣- دراسة (Jose R. Godinez Ling Liu , (2015) بعنوان العلاقة بين الفساد وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية في الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ باستخدام random effects logistic regressions ومصفوفة إرتباط بيرسون وكانت الدول محل الدراسة ١٢ دولة من دول أمريكا اللاتينية وتهدف الدراسة إلى دراسة تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهوم corruption distance وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير غير متساوي (متناسق) للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بعد التحكم في التكاليف والعوامل المؤسسية

- ٤- دراسة (Nichloas Bailey , 2018) بعنوان العلاقة بين العوامل المؤسسية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكانت فترة الدراسة عشر سنوات باستخدام Meta – analysis (MARA) , Meta – analytic regression analysis review , واعتمدت الدراسة على تحليل ٩٧ دراسة سابقة خلال ١٠ سنوات عن العلاقة بين العوامل المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر ولقد توصلت الى أن بعض العوامل المؤسسية مثل الاستقرار السياسي والديمقراطية والنظام القانوني تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بينما العوامل الأخرى مثل الفساد ومعدلات الضرائب والعامل الثقافي تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ٥- دراسة (Alvaro Cuervo Cazorra , 2008) بعنوان العلاقة بين أنواع الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات في مرحلة الانتقال وكانت الدراسة خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ باستخدام Double – log Model with quasi – fixed – effects واعتمدت الدراسة على الاقتصاديات في مرحلة الانتقال والهدف من الدراسة هو دراسة أنواع الفساد على توقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تتميز الاقتصاديات في مرحلة الانتقال بارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستويات العالية من الفساد ، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد المتغلغل والحاضر بقوة مانع للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يزيد من التكاليف المعروفة للاستثمار بينما الفساد التحكيمي أو الاستبدادي أو غير المعلوم (المستتر) ليس بقوة النوع السابق وليس له تأثير المنع السابق حيث يعتبر جزء من بيئة العمل غير المؤكدة في الاقتصاديات في مرحلة الانتقال وهو ما يفضله المستثمرين في التعامل .
- ٦- دراسة (Raluca Elena Iloie , 2015) بعنوان الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الفساد في وسط وشرق أوروبا وتقييم المخاطر القطرية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ باستخدام أسلوب الإرتباط والتحليل النظري واعتمدت الدراسة على دول وسط وشرق أوروبا مثل رومانيا وألمانيا وبولندا وصربيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وأوكرانيا وبلغايا وسويزلاند (٤ دولة) وتوصلت الى أنه لا توجد علاقة هامة ولم يثبت التحليل علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد والمخاطر القطرية من خلال البيانات المستخدمة حيث لا توجد صلات واضحة ما عدا أوكرانيا حيث يزيد الإستثمار والفساد علاقة طردية وكذلك تزيد المخاطر القطرية .
- ٧- دراسة بن دبيش نعيمة (٢٠١٦) عن دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٥ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وكانت دولة الجزائر هي محل الدراسة وهدفها قياس مدى تأثير

الحكومة والمناخ المؤسساتى على تدفق الإستثمار الأجنبي وتوصلت الى أن هناك علاقة إرتباط إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الإقتصادية وحقوق الملكية والاستقرار السياسى وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر فى حين أن هناك علاقة إرتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أى علاقة بينه وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

٨- دراسة عبد الحق العشعاشى وآخرون (٢٠١٥) بعنوان العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والأردن للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠١٣ باستخدام نماذج تحليل السلاسل الزمنية للفترة الممتدة وكانت الدول محل الدراسة هى الجزائر والأردن وتهدف الى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم والعوامل المؤسساتية مثل الفساد وعوامل التنمية البشرية على الاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت إلى :

بالنسبة للجزائر فإن كلا من القروض الممنوحة للقطاع الخاص والحرية من الفساد لهما أثر ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل أما الأردن فإن كلا من مؤثر الإنفتاح الاقتصادى ومؤشر الحرية من الفساد لهما تأثير إيجابي على الاستثمار في الأجل الطويل.

٩- دراسة عبد الحميد زين العابدين محمد وآخرون (٢٠١٢) بعنوان العلاقة بين الفساد الإدارى والمال والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة العراق باستخدام تحليل الإنحدار وتوصلت الدراسة إلى :

أن الفساد لا يأتى من فراغ ولكنه ينتج من البيئة الموجودة ويرجع لعوامل سياسية مثل غياب الديمقراطية وتطبيق القوانين وضعف المنافسة السياسية وضعف العدالة والمحاسبة الحكومية والبيروقراطية وأيضاً لعوامل اقتصادية مثل الازمات الاقتصادية والبطالة والفقر ونقص الحرية وغيرها من العوامل وتوجد علاقة مباشرة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر

١٠- دراسة (Peter Egger and Hannes Winner (2006) بعنوان كيف يؤثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٩ باستخدام Panel DATA analysis وكانت الدول محل الدراسة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية دول (OECD) وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجريبى لآثار الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر وقرارات الإستثمار للشركات متعددة الجنسيات وتوصلت الدراسة إلى أن:

هناك تأثيرات مختلفة للفساد على الاستثمار الأجنبي بين الدول موضع الدراسة حيث تأثير الفساد ليس متطابقا بين الاقتصاديات حيث يبدو هاما للدول داخل منظمة التعاون بالنسبة

للجانب الاقتصادي وغير ذي صلة لإقتصاديات منظمة التعاون والتنمية في الجانب الاقتصادي في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية ويرجع ذلك لأسباب من ضمنها العوائق التجارية وفروق التكاليف النسبي

١١- دراسة (Mashnar M.Khan&Mashfiqueakbar,2013) بعنوان علاقة المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ١٩٨٤ - ٢٠٠٩ باستخدام Gum method panel data باستخدام عينة من ٩٤ دولة وتقسيمها إلى دول مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل وتوصلت إلى :
أن معظم مؤشرات المخاطر السياسية لها علاقة سلبية بالاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعالم ككل وكذلك الدول ذات الدخل المرتفع ولكن العلاقة كانت أقوى في الدول ذات الدخل المتوسط.

١٢- دراسة (Habib and Zurawicki) بعنوان أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٢ باستخدام Panel DATA باستخدام عينة من ٨٣ دولة وتوصلت إلى أن هناك أثر سلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام ويتجنب المستثمرون الأجانب الفساد بسبب الالتزامات الأخلاقية وكذلك عدم الكفاءة التشغيلية المترتبة على الفساد.
١٣- دراسة (Mauro,1995) بعنوان أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام ثلاثة مؤشرات للفساد الأول قوى الفساد والثاني والثالث كفاءة النظام القضائي والكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي وتوصلت الدراسة إلى :

أن الفساد يؤثر سلبيا على الاستثمار الأجنبي ولكن على معدل نمو الاستثمارات وأن زيادة كفاءة الجهاز القضائي والحكومي تنعكس على حجم الاستثمارات.

١٤- دراسة (Shahmordi and Baghbayan,1994) بعنوان العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ باستخدام Panel Data, وعينة الدراسة شملت ٢٥ دولة نامية وتوصلت إلى:

أن الأثر الايجابي لكل من حجم السوق، توافر العمالة وتوافر خدمات الانترنت على التدفقات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية للدول النامية محل الدراسة.

ولعل تعدد وتنوع العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية انعكس على نتائج الدراسات السابقة التي سعت إلى اكتشاف العلاقة بين الفساد والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فإن هناك بعض الدراسات التي فشلت في إيجاد علاقة ذات دلالة معنوية احصائية بين الفساد والاستثمارات الأجنبية (Alesima, 1999) .

ولذلك يسعى هذا البحث إلى محاولة إيجاد العلاقة التي تربط بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مصر حيث أن معظم الدراسات لم تتناول هذه الظاهرة في مصر وأيضاً معرفة مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر في مصر .

ثانياً الإطار النظرى : .

أولاً : التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر .

تعددت التعريفات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر كالآتى : .

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد دولة ما في مشروع مقام في إقتصاد دولة أخرى . ووفقاً لهذا المعيار يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال . ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة . (صندوق النقد الدولي سبتمبر ١٩٩٧)

ويعرف الانكثاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذى يمتد أمده ويعكس موقفه وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة لا تقل عن ١٠% من أسهم المشروع . (World Bank 1991)

أما البنك الدولي : فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى غير الدولة الأم على أن يكون للمستثمر حصة في الملكية تتيح له ١٠% من القوة التصويتية للإدارة .

أما صندوق النقد الدولي في تعريفه للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار في مشروع ما داخل الدولة المضيفة على ألا تقل حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠% من رأس المال أو تركز ٢٥% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد وجماعة واحدة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على قرارات المشروع وسياساته . (حسين عبد المطلب، ٢٠٠٥)

وعلى هذا فنجد أن المستثمر الأجنبي لا بد وأن تكون له السيطرة على المشروع تلك السيطرة المستمدة من القوة التصويتية والتي ما هى إلا إنعكاس لحصة هذا المستثمر في المشروع . وتلك النسبة قد تتراوح من ٥٠% كما يقرها صندوق النقد الدولي إلى ١٠% في تعريف البنك الدولي وعلى هذا فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على المشروع تتحدد بالقوة التفاوضية لكل من طرفي

العلاقة وعلى هذا فالمستثمر الأجنبي ليس بالضرورة أن يكون مالكا للمشروع بالكامل بل يمكن أن يكون شريكا في المشروع .

ثانياً: تعريف الفساد :-

ونجد أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار والتي يعتبر من أهمها الفساد . حيث تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المعقدة حيث أنها محصلة لعوامل عديدة منها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ويمكن تعريف الفساد بصفة عامة على أنه استغلال السلطة العامة أو الوظيفية لتحقيق مكاسب خاصة . (CANdring and Fjeldstad , 2001 , p – 56)

وهذا هو تعريف منظمة الشفافية الدولية أيضاً .

وقد زاد الاهتمام بظاهرة الفساد في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب عديدة من أهمها :

- زيادة عدد الدول التي أصبح لديها حكومات ديمقراطية وحرية صحافة في مناقشة قضايا الفساد .
- العولمة التي رفعت من درجة التكامل بين الدول وبالتالي خلقت تزايد في الاهتمام العالمي بقضية الفساد .

- النمو في الفساد على مستوى العالم والذي أرجعه البعض إلى زيادة دور الحكومة والنمو في المعاملات الاقتصادية بين الدول ، والتغيرات التي حدثت في العديد من الدول مثل برامج الخصخصة .

ثالثاً: مدى تطور الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المرتبطة به في مصر .

بتحليل البيانات في الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠١٦ والموجوده في ملحق رقم (٣) يتضح مايلي :

(١) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٦

جدول (١)

السنة	٩٦	٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الاستثمار الأجنبي المباشر	٩٤٠,	١.١٣٥	١.٢٣٦	٠.٥٢٢	٩.٣٤٣	٨.٨٧٣	٥.٨٣١

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢.٩١٧	-٠.٢٠٤	١.١٠٠١	١.٤٥٢	١.٥٦٥	٢.٠٦٩	٢.٤٠

Source : (World Development indicators, world bank,2017)

نلاحظ من الجدول السابق

انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي في بداية فترة التحليل ويرجع ذلك للتحديات الأمنية التي واجهتها مصر في النصف الثاني من التسعينات والتي تمثلت في العمليات الارهابية في خلال الفترة (Kamalg, 2011) 'الا أننا نجد أن الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ ارتفعت حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر ويرجع ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها مصر في تلك الفترة حيث زادت من ١.٥٨٩ % عام ٢٠٠٤ إلى ٥.٨٣١ % عام ٢٠٠٨ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

ولكن نجد أن عام ٢٠٠٩ شهد انخفاض ملحوظا في حجم التدفقات الاستثمارية ويرجع ذلك إلى الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ ثم بدأ في التنازل وذلك وافق عدم الاستقرار السياسى الذى انتجته ثورة ٢٥ يناير حيث أظهرت أقل قيمة للتدفقات الاستثمارية في عام ٢٠١١ أخذ مقدار ٠.٢٠٤ مليار وقد شهدت الأرقام قيمة سالبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الربع الأول من عام ٢٠١١ . (Central Bank of Egypt2011)

ثم بدأ بعد ذلك في التزايد حيث نلاحظ الزيادة في حجم التدفقات بالتوالى من عام ٢٠١٣ كانت بمقدار ١.٤٥٢ % إلى أن وصلت إلى ٢.٤٠ % عام ٢٠١٦ .

(٢) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

جدول (٢)

السنة	٩٦	٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الناتج المحلي الإجمالى الحقيقى	٤.٩٩	٦.١١	٣.٥٤	٢.٣٧	٤.٤٨	٦.٨٥

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالى الحقيقى	١.٧٨	٢.٢٢	٢.١٩	٢.٩٢	٤.٣٧	٤.٣٠

Source : (World development indicators world bank , 2017 .

نلاحظ من الجدول زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عام ٩٦ إلى ٢٠٠٠ حيث زاد من ٤.٩٩% عام ٩٦ إلى ٦.١١% عام ٩٩ إلا أنه بدأ في التراجع عام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ويمكن ارجاع ذلك ربما إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة .

إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدأ في التزايد من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ حيث ارتفع معدل النمو من ٢.٣٧% عام ٢٠٠٢ إلى ٥.١٥% عام ٢٠١٠ وذلك يعتبر مؤشر قوى على تحفيز حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى مصر .إلا أنه انخفض بداية من ٢٠١١ نتيجة لأحداث الثورة كما ذكرنا سابقا .

ولكن أخذ في التزايد بعد ذلك إلى أن وصل إلى ٤.٣٠% عام ٢٠١٦ .

ويؤثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يشير إلى أن الدولة المضيفة تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية فضلاً على ارتفاع معدل العائد المتوقع على الإستثمار في هذه الدولة .

(٣) تطور معدل التضخم خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٦

جدول (٣)

السنة	٩٦	٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل التضخم	٧.١٨	٣.٨٧	٢.٢٦	٢.٧٣	١١.٢٧	٤.٨٦

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
معدل التضخم	١٠.٠٦	٧.١١	٩.٤٢	١٠.١٤	١٠.٣٥	١٣.٨١

Source : (World development indicators world bank , 2017 .

أن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة .

حيث نلاحظ أن معدلات التضخم تناقصت في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ حيث كانت ٧.١٨% عام ١٩٩٦ ووصلت إلى ٢.٧٣% عام ٢٠٠٢ مما يعكس حالة من تحسن في الوضع الاقتصادي المصري مما شجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ولكن نجد أن هذا المعدل قد وصل إلى ١١.٢٧ عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٦ إلى ٧.٦٤ ثم أخذ في التزايد حتى عام ٢٠١١ وصل إلى ١٠.٠٦ مما انعكس على حجم الاستثمارات

حيث أن التضخم لا يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن تكاليف النسبية للإنتاج في المقابل ستزداد ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى إنكماش النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى افلاس الشركات وذلك مع يتفق مع دراسة Calvo وآخرين (١٩٩٦) وكذلك دراسة (Demello, 1997) التي تقر بأن هناك علاقة عكسية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية ومعدل التضخم مما يدل على وجود سياسات تقدير ضريبية ضعيفة وذلك ينعكس سلباً على الاستثمارات الأجنبية .

(٤) تطور حجم الانفتاح على العالم الخارجي

جدول (٤)

السنة	٩٦	٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨
حجم الانفتاح على العالم الخارجي	٤٦.٩٤	٤١,٩٢٧	٣٩.٨١	٤٠.٩٨٧	٦٢.٩٥	٧١.٦٨

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
حجم الانفتاح على العالم الخارجي	٤٥.٢٥	٤٠.٧١	٤٠.٣٧	٣٦.٩٢	٣٤.٨٤	٢٩.٩٥

Source : (World development indicators world bank , 2017 .

بمراجعة البيانات السابقة نلاحظ أن حجم الانفتاح على العالم الخارجي وهو يمثل حجم التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي انخفض في الفترة من ٩٦ إلى ٢٠٠١ حيث أنه كان في عام ٩٦ يساوي ٤٦.٩٤ % ووصل عام ٢٠٠١ إلى ٣٩.٨١ % إلا أنه بدأ في التزايد منذ عام ٢٠٠٢ حيث كان ٤٠.٩٨ % إلى عام ٢٠٠٨ وصل إلى ٧١.٦٨ % وذلك أقصى معدل وصل إليه حجم الانفتاح على العالم الخارجي مما يدل على وجود علاقة سالبة بين حجم الانفتاح على العالم الخارجي وحجم التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى مصر ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتجارة حيث أن الوصول إلى الأسواق الخارجية يكون إما من خلال التجارة أو الاستثمار الصناعي القافر للحواجز إذا كانت هناك قيود على التجارة حيث يمكن للشركات الأجنبية تصدير منتجاتها الصناعية إلى مصر بشكل اسهل وأكثر كفاءة .

وهناك دراسة لـ (Chakrabarti 2001) اثبتت أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي تعتبر عنصرا هاما لجذب الاستثمارات الأجنبية. ولذلك يمكن معرفة هل للانفتاح على العالم الخارجي تأثير سلبي أم ايجابي من خلال إجراء اختبار النموذج .

(٥) تطور حجم الضرائب على الدخل والأرباح المكتسبة كنسبة من اجمالي العوائد الضريبية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٦ جدول (٥)

السنة	٩٦	٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الضرائب	٢٠.٢٤	٢٤.٦٥	٢٤.٦٥	٢٠.٤٢	٢٣.٧٥	٢٧.٤٣

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الضرائب	٢٩.٦٦	٢٦.١٥	٢٩.١٧	٢٣.٢٨	٢٤.١١	٢٤.٦٥

Source : (World development indicators world bank , 2017 .

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الضرائب على الدخل والأرباح المكتسبة كنسبة مئوية من اجمالي العوائد الضريبية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ .

حيث كانت ٢٠.٢٤ % في عام ٩٦ وزادت إلى أن وصلت إلى ٢٤.٦٥ % عام ٢٠٠١ ونلاحظ انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر في تلك الفترة وذلك لأن كلما زادت الضرائب على الدخل والأرباح المكتسبة كلما انخفض حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى مصر عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن المستثمر يفقد الدافع لتعريض رأس ماله لمخاطر متزايدة في مشروعات غير مأمونه المخاطر .

ثم في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ بدأت الضرائب تنخفض من ٢٤.٦٥ % عام ٢٠٠١ إلى ١٩.١١ % عام ٢٠٠٣ .

ثم بدأ تزايد من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١١ ثم بدأت تنخفض ولكن بمعدل منخفض . ولذلك تعتبر الضريبة سببا في الحد من الاستثمار .

وأكدت العديد من الدراسات أن النظام الضريبي له تأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية مثل دراسة (Dally and Tomson Park , 2011 , P. 713)

حيث هناك علاقة وطيدة بين معدل الضغط الضريبي لقطاع معين وتدفق الاستثمارات لذلك القطاع حيث يعتبر ارتفاع معدلات الضغط الضريبي تعتبر من أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

(٦) تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (DCPSE) في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠١٦

جدول (٦)

السنة	٩٦	٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٧
حجم الائتمان الممنوح	٣٦.٥٣	٤٦.٥٥	٥٤.٩٣	٥٤.٦٥	٥٤.٠٤	٤٥.٥١

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
حجم الائتمان الممنوح	٣١.١٥	٢٧.٣٨	٢٦.٢٢	٢٥.٦٠	٢٦.٣١	٣٤.١٤

Source : (World development indicators world bank , 2017 .

نلاحظ من الجدول تزايد حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤ حيث زاد من ٣٦.٥٣% عام ١٩٩٦ ثم وصل عام ٢٠٠٤ إلى ٥٤.٠٤%، وذلك يدل على أنه كلما زاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كلما زادت التدفقات النقدية في صورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

فكلما زادت حجم القروض والمنح المقدمة للمستثمر الأجنبي كلما زادت فرصة الاستثمار الأجنبي المباشر ، ونجد أن الفترة من ٢٠٠٧ انخفض إلى أنه وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٤٥.٥١% ثم واصل الإنخفاض في تلك الفترة إلى أن وصل إلى ٢٥.٦٠% عام ٢٠١٤.

ويمكن أن يرجع ذلك إلى اتباع سياسات ائتمانية انكماشية

(٧) تطور حجم الفساد في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠١٦

جدول (٧)

السنة	٩٦	٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٦
معدل الفساد	-٠.٤٧	-٠.٤٦	-٠.٦١	-٠.٤١	-٠.٦٢	-٠.٧٥

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
معدل الفساد	-٠.٧٠	-٠.٦٠	-٠.٦٣	-٠.٦٢	-٠.٦٤	-٠.٦٣

Source : (WGI)World Governance Indicators.

يتضح من الجدول السابق زيادة حجم الفساد من عام ٩٦ إلى ٢٠٠٦ حيث زادت من ٠.٤٧ - عام ٩٦ إلى ٠.٦١ - عام ٢٠٠١ إلى أن وصلت إلى ٠.٧٥ - عام ٢٠٠٦ وزيادة حجم الفساد ترجع لأسباب كثيرة منها عدم وجود رقابة وانخفاض الدخل، ولكن أثر ذلك بشكل واضح على حجم التدفقات النقدية الداخلة في صورة استثمار أجنبي مباشر إلا أن بدأت في التراجع عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الرقابة في هذه الفترة إلا أنه بدأ التزايد بداية من عام ٢٠١٠ إلى ثورة ٢٠١١ يناير وذلك يرجع إلى نفس الفساد والرشوة والانسحاب الأجنبي في هذه الفترة إلا أنه مع عام ٢٠١٤ بدأ هذا المعدل في التراجع .

رابعاً النموذج المستخدم :

أولاً توصيف النموذج القياسي :

إنطلاقاً من النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة التي تم إستعراضها سابقاً يمكن القول أن العديد من العوامل أو المتغيرات تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر لأي دولة من الدول وبالتالي يمكن صياغة النموذج التطبيقي للبحث كما يلي والذي يشمل على أهم هذه العوامل في نموذج واحد يتم تطبيقه على مصر

$$FDI_t = Bo + B1CoC_t + B2gdpg_t + B3 infrate_t + B4 trade_t + Bs tax_t + B6 DCps_t + E_t$$

حيث أن :

FDI : الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

COC : مؤشر لقياس الفساد وهو (Control of Corruption) وتم الحصول على البيانات

الخاصة به من (WGI) World Governance Indicators .

GDP : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

Infrate : معدل التضخم .

Trade : الإنفتاح التجارى وهو عبارة عن التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

Tax : الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية كنسبة مئوية من إجمالي عوائد الضريبة

DCPS : الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

t : الزمن .

E : الخطأ العشوائى .

وسوف يتم إستخدام بيانات فترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٦ التي تم الحصول عليها من بيانات مؤشرات التنمية التي يصدرها البنك الدولي World Development Indicators of world bank (2016) بالإضافة إلى بيانات من World Wide Governance Indicators (WGI) وتم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية باستخدام دوال برنامج (Eviews9)

ثانيا الاساليب الاحصائية المستخدمة

سوف نتبع في تحليلنا القياسى الخطوات التالية .

١- إجراء إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Deckey – Fuller (Dickey and Fuller 1991) لإختبار مدى سكون البيانات .

٢- إذا كانت المتغيرات كلها متكاملة من الرتبة الأولى (I) سوف نجرى إختبار (VAR) نماذج الإنحدار الذاتى أو إختبار يوهانسون للتكامل المشترك (Johansen 1991) . أما إذا كانت متكاملة من رتب مختلفة أى بعضها (I) والبعض الآخر (O) سنقوم بتقدير النموذج بطريقة (ARDL) ل (Pesaran and Shin 1998) ثم إجراء إختبار الحدود Bounds test لإختبار وجود علاقة طويلة الأجل cointegration (Pesaran , Shin et al . 2001) حيث يسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والقصير في معادلة واحدة ويمكن تطبيقه على العينات الصغيرة الحجم ويأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من النموذج القاعدى (أدربوش ٢٠١٣ ، ص ١٥٨) .

٣- إذا تم رفض العرض العدمى لإختبار الحدود والذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بتقدير النموذج باستخدام (ARDI) ونقدر معامل تصحيح الخطأ Error correction coffcient (EC) بالإضافة لتقدير معاملات الأجل الطويل Long run coefficients ومعاملات الأجل القصير Short run coefficients .

(١) إختبار إستقرار السلاسل الزمنية : والتي تهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية كلا على حده لمعرفة مدى استقرارها من خلال إختبار الفرض العدمى $\lambda = 0$: Ho : أى يوجد جذر وحدة في السلسلة الزمنية وبالتالي فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة في مقابل الفرض البديل $\lambda < 0$: H1 : أى أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر الوحدة (الناقة ، ١٩٩٩)

وتم الإختبار باستخدام إختبار (ADF) لجذور الوحدة وقد جاءت النتائج كما يلي

جدول رقم (١)

نتائج اختبار ADF جذر الوحدة باستخدام Eviews.9

المتغير	اختبار ADF					قرار	
	المستوى			الفرق الأول			
	فترات الإبطاء	الاتجاه	إحصائية الاختبار	فترات الإبطاء	الاتجاه		إحصائية الاختبار
FDI	4	ثابت	-2.48 (0.122)	3	ثابت	-2.654(0.08)	I(I)
COC	0	ثابت	-3.11 (0.02)	0	ثابت	-9.17(0.00)	I(O)
GDPG	0	ثابت	-2.03 (0.27)	0	ثابت	-8.94 (0.00)	I(I)
INFRATE	0	ثابت	-1.712 (0.42)	0	ثابت	-8.96 (0.00)	I(I)
TRADE	0	ثابت	-0.62 (0.85)	0	ثابت	-8.99 (0.00)	I(I)
TAX	0	ثابت	-2.45 (0.13)	0	ثابت	-9.17 (0.000)	I(I)
DCPS	4	ثابت	-1.86 (0.34)	3	-1.65 (0.09)	I(I)

الأرقام بين الأقواس هي قيمة P- Value لإحصائية اختبار ADF ، فترات الإبطاء تم إختيارها اتوماتيكياً اعتماداً على قاعدة (Schwarz info criterion)

نلاحظ من النتائج السابقة أن متغيرات الدراسة خليط من المتغيرات المتكاملة بين المرتبة الأولى أي (I) ومتغيرات من المرتبة صفر (0) حيث تم رفض الفرض العدمي بالنسبة لمستوى الفساد عند مستوى معنوية أقل من ٥% وفي الفرق الأول عند مستوى معنوية أقل من ١% مما يدل على أن هذا المتغير متكامل من الرتبة صفر I (0) .

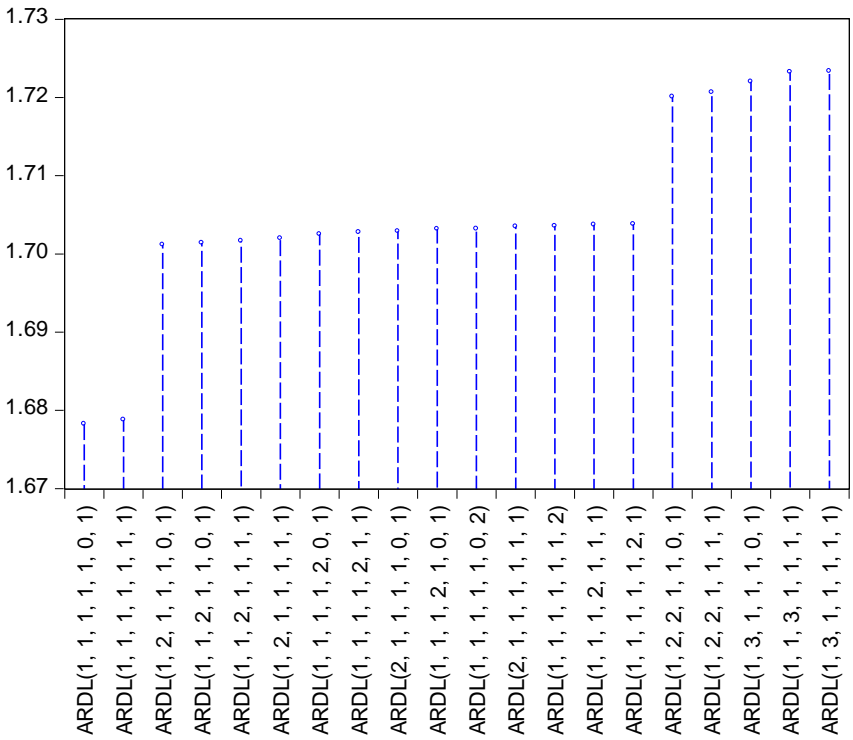
وقد تعذر رفض فرض العدم القائل بوجود جزر الوحدة للمتغيرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم والإنتفاخ التجاري ومعدل الضريبة والإئتمان الممنوح للقطاع الخاص عند مستوى معنوية ٥% أو أقل ولكن تم رفضه لنفس المتغيرات في الفرق الأول عند مستوى معنوية أقل من ١% مما يعني أنهم متكاملين من الرتبة الأولى I (I)

(٢) بناء على نتائج إختبار جذر الوحدة الموضحة سابقا يمكننا إستخدام نموذج (ADRL) نماذج الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة حيث إن نموذج الإطار العام لـ ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمنى للحصول على أفضل تقدير كما هو موضح فى النتائج أدناه ونقوم بتحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناء على أقل قيمة لمعيارى شوارز وأكايك ويأخذ النموذج العام الصيغة التالية (أربوش ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٤)

$$\begin{aligned}
 FDI_t = & \alpha_0 + \sum_{t=i}^n B_i(FDI)_{t-i} + \sum_{j=0}^m \sigma_j(COC)_{t-j} \\
 & + \sum_{j=0}^m \sigma_j(GOPG)_{t-j} + \sum_{j=0}^m \sigma_j(Trade)_{t-j} \\
 & + \sum_{j=0}^m \sigma_j(Infrate)_{t-j} + \sum_{j=0}^m \sigma_j(TAX)_{t-j} \\
 & + \sum_{j=0}^m \sigma_j(DCPS)_{t-j} + U_t
 \end{aligned}$$

حيث n : عدد فترات إبطاء المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.
m : عدد فترات إبطاء المتغيرات المستقلة وهى الفساد والانفتاح التجارى والنمو الاقتصادى والائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدلات الضريبة والتضخم.
ويتحدد عدد فترات الإبطاء الأمثل على أساس أقل قيمة لمعيار AIC وبالتالي فإن النموذج يكتب ARDL(n, m) أي نموذج ARDL من الرتبة (n, m).
ولتقدير النموذج لا بد أولاً من تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء m , n للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع على التوالى واللازمة لكى لا تكون البواقي مرتبطة إرتباطاً تسلسلياً وأن تكون ثابتة التباين وتم إستخدام قاعدة Akaike information criteria AIC بحد أقصى أربع فترات إبطاء لتقدير النموذج عدد من المرات ثم إختيار النموذج الذى يجعل قيمة AIC أقل ما يمكن وقد تم عمل ذلك عن طريق تقدير النموذج ٦٢٥٠٠ مرة وبمقارنة القيم المقابلة لإحصائية AIC تم إختيار النموذج (١,١,١,١,١,٠,١) ARDL ويوضح ذلك الرسم التالى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



وكانت نتائج تقدير نموذج (ARDL) كما يلي

Prob	Coefficient	المتغيرات
0.0017	4.68	Coc
0.0001	-5.62	Coc(-1)
0.0000	1.03	GOPG
0.0000	-1.07	GOPG(-1)
0.0000	-0.243	Infrate
0.0000	0.235	Infrate(-1)
0.0001	0.109	Trade
0.0002	-0.107	Trade(-1)
0.6961	0.003	DCPS
0.0004	0.182	TAX
0.0003	-0.182	TAX(-1)

المصدر مخرجات برنامج (eviews 9)

$$FDI = 0.958 FDI (-1) + 4.68 (coc) - 5.62 coc (-1) + 1.03 . GOPG - 1.07 GOPG (-1) + 0.109 Trade - 0.107 Trade(-1) - 0.243 Infrate + 0.235 infrate(-1) + 0.182 Tax - 0.182Tax(-1) + 0.003 DCps$$

ومن المعادلة السابقة والجدول السابق نلاحظ:

أن زيادة مستوى الفساد بنسبة ١% في فترة ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة بمقدار ٤.٦% وإنخفاضه في الفترة التي تليها بمقدار ٥.٦% وهذا يفسر أن تأثير الفساد يأخذ وقت حتى يحدث تأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر في شكل تعطيل الإجراءات وتقاضى العمولات والرشاوى والبيروقراطية .

أما في نفس الفترة فيزيد الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الإنخداع بمظاهر مثل مد يد العون لجذب الاستثمارات وتسهيل الإجراءات مقابل العمولات والرشاوى وبالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى فهناك علاقة طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة هذا يعنى أن زيادة الناتج المحلى ب ١% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب ١.٣% في نفس العام وإنخفاضه ب ١.٠٧% في الفترة التالية ويمكن تفسير ذلك إلى إختلاف نوعية النمو ما بين نمو جيد ونمو معيب لا يشجع على الاستثمارات وبالنسبة لمعدل التضخم فإن زيادته ب ١% في فترة ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة ب 0.24- وهي علاقة عكسية معنوية تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة . وزيادته في الفترة الذى تليه ب ٢٣,

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كون التضخم أصبح مدعما للنمو الاقتصادى وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة انخفاضه لرقم فردى وتأقلم المستثمرين الاجانب مع صدمه التضخم وامتصاصه .

وبالنسبة للإنتفاحة التجارى فإن زيادة معدل الانفتاح ب ١% يؤدي الى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر ب ١.٠٩% لنفس الفترة وانخفاضه فى الفترة التالية ب ١.٠٧% وقد يرجع السبب الى تقلب هذه العلاقة بين العكسية والطردية بالنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتجارة حيث أن الوصول إلى الأسواق الخارجية يكون إما من خلال التجارة أو الاستثمار الصناعى القافز للحواجر إذا كانت هناك قيود على التجارة

وتوضح النتائج ايضا انه لا توجد علاقة معنوية بين الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولعل السبب فى ذلك يرجع الى عدم تأثير الإئتمان على الاستثمار الأجنبي بسبب ضعف هذا الإئتمان ويظهر من النتائج أيضا ان هناك علاقة طردية معنوية بين

الضرائب على الدخل والاستثمار الأجنبي المباشر لنفس العام وعكسيه في العام الذي يليه ويمكن إرجاع ذلك الى أن السياسات المتبعة في مجال التحفيزات الضريبية غير كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٣- للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل (Cointegration) بين متغيرات النموذج نقوم بإجراء إختبار الحدود (Bounds test) من خلال إستخدام إحصائية (Joint F- statistic) وذلك لإختبار الفرضية $H_0 : B_1 = B_2 = 0$ والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أى غياب علاقة توازنية طويلة الأجل ضد $H_1 : B_1 \neq B_2 \neq 0$ الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حيث تقارن قيمة الإحصائية (f) المحسوبة مع القيم الجدولية الحرجة التي قدمها (Pesaran and AI , 2001) قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبينة لإختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإذا كانت (f) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى نرفض الفرض العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقابل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أما إذا كانت المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم أى غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (أدريوش , ٢٠١٣ ، ص ١٦٨) ويشير الجدول التالي إلى نتيجة هذا الإختبار

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
6	0.573938	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.23	2.12	10%
3.61	2.45	5%
3.99	2.75	2.5%
4.43	3.15	1%

من الجدول نلاحظ أن إحصائية F المشتركة لإختبار الحدود تساوى وهي أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية وبالتالي يمكننا القول بغياب علاقة تكامل مشترك أى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر أى بين الفساد والنتائج المحلى والانفتاح التجارى والتضخم والإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والضرائب وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر

٤- إختبار السببية لجرانجر بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة مدى تسبب نمو متغير في نمو متغير آخر أم لا أو العكس أو هناك تأثير متبادل وأن الاختبار المناسب لذلك هو إختبار فيشير (F) وتكون الفروض الإحصائية

$coc: Ho$ لا يسبب FDI

$coc: H1$ يسبب FDI

وبين الجدول التالى نتيجة إختبار السببية باستخدام برنامج (Eviews.9)

Null Hypothesis	obs	F-statistic	prob
Coc does not Granger cause FDI	82	0.0281	0.97
FDi does not Granger cause coc		3.376	0.039

والنتيجة توضح أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفساد coc (FDI ← coc) حيث الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الفساد حيث قيمة (F) أقل من مستوى معنوية (5%)

خامسا النتائج والتوصيات

اولا النتائج

- ١- توجد علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الاجنبى المباشر بفترة إبطاء واحدة
- ٢- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادى والاستثمار الاجنبى المباشر لنفس الفترة الزمنية
- ٣- يوجد علاقة عكسية بين التضخم وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة لنفس الفترة الزمنية

- ٤- توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجارى والاستثمار الاجنبى المباشر لنفس الفترة الزمنية
- ٥- لا توجد علاقة معنوية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فى مصر وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الداخل
- ٦- يوجد علاقة عكسية بين معدلات الضرائب على الدخول والارباح المكتسبة وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مصر بفترة إبطاء واحدة

ثانيا التوصيات

- ١- توفير البنية الأساسية الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ٢- توفير الضمانات والحوافز اللازمة لإستقدام رؤوس الأموال الأجنبية مع عدم المغالاه فيها لأنها تمثل عبئا على الإقتصاد القومى .
- ٣- العمل على استقرار التشريعات المتعلقة بالإستثمار الأجنبى .
- ٤- انتشار وتفشى ظاهرة الفساد فى مجتمع ما يتطلب قيام هذا المجتمع بوضع برنامج شامل للإصلاح السياسى والاقتصادى والتشريعى والإدارى .
- ٥- انشاء كيان مستقل لغرض مكافحة الفساد تتوافر له الإمكانيات البشرية والمادية والتشريعية مع توفير كافة الضمانات الكافيه الفعلية للسلطة القضائية والتفذيذية لمواجهة العناصر الفاسدة فى المجتمع أيا كان موقعها وبغض النظر عما تتمتع به من سلطة سياسية أو نفوذ اقتصادى.

المراجع

المراجع العربية

- حسين عبد المطلب، استراتيجيه تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٢١٣، أغسطس ٢٠٠٥، ص ٨ .
- أحمد حمد الله السمان، أثار الاستثمار الأجنبى المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة أفاق جديدة كلية تجارة المنوفية، السنة ١٣ العدد ٢، ٣، ٤ عام ٢٠٠١ .
- أدريوش، دحمانى محمد، " سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسى ، جامعة جيلالى ليايبس ، سيدى بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، ٢٠١٢ - ٢٠١٣ .
- الانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٠٦

- الناقبة، أحمد أبو الفتوح (١٩٩٩) " استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير محررات الإلحلال النقدي في مصر " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، مجلد ٣٦ ، عدد ٢٠ ، ص ٣٠٣ - ٣٤٥ .
- النشر الاقتصادية البنك الأهلي المصرى ، العدد الرابع : المجلد ٥٧ عام ٢٠٠٤ .
- د . نعيمة ، أبندبيش " دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر : دراسة قياسية (١٩٩٦ - ٢٠١٥) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص. ٤١٤ - ٤٣٥ .
- د / نجلاء سمير أبو بكر - الفساد الإدارى وانعكاساته على الأداء الإقتصادى - المجلة العلمية كلية تجارة جامعة عين شمس ، العدد الثالث يولييه ٢٠٠٩ .
- عبد الحسين ، زين العابدين محمد ، صيوان هيثم كريم ، " العلاقة بين الفساد الإدارى والمالى والإستثمار الأجنبي المباشر : دراسة دولة العراق " رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، العراق ، ٢٠١٢ .
- عبد الحق العشعاشى وآخرون ، " العوامل المؤثرة على الإستثمار الأجنبي المباشر : دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والأردن للفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٣) ، المؤتمر الدولى العلمى حول : الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربى . مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ١ - ٢٠ .
- محمد فوزى أبو السعود، عبير شعبان عبده، العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية ، المجلة العلمية كلية تجارة جامعة طنطا ، العدد الثالث سبتمبر ٢٠١٦ .
- منى محمد الحسينى عمار، علاج الفساد الإقتصادى في الفكر التقليدى والفكر الإسلامى ، المجلة المصرية للدراسات التجارية جامعة المنصورة ، كلية تجارة المجلد ٣٦ العدد ٤ عام ٢٠١٢ .
- مؤسسة التمويل الدولية، الإستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العملية، صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ٩

المراجع الأجنبية

- Alvaro Cuervo – Cazurra , " Better the devil you don't know : Types of corruption and FDI in transition economies " , Journal of international management 14 (2008) , P.P 12 – 27 .

- AndrzejCielik , " Control of corruption , international investment , and economic growth – Evidence from panel data . worlddevelopment , 103 (2018) , 313 – 335 .
- Dickey , D.A. and W.A . Fuller (1981) ." likelihood ratio statistics for autoregressive time series aunit root . " Econometrica journal of the Econometric society 1057 – 1072 .
- Jose R. Godinez , Ling Liw , " Corruption Distance and FDI Flows into Latin America " , international; Business Review , 24 (2015) , p.p 33 – 42 - Nicholas Bailey " Exploring the relationship between institutional factors and FDI attractiveness : America analytic review " , international Business review , 27 (2018) , P.P 139 – 148 .
- Marco R. barassi ,yingZhow , " The effect of corruption on FDI : A parametric and non-parametric analysis " , European Journal of Political Economy , 28 (2012) , p.p 302 – 312 .
- Mauro , P. (1995) corruption and growth R Quarterly journal of economics , [http://doi.org.2307/2946696](http://doi.org/2307/2946696) .
- Peter Egger and HannesWinner , " How corruption influences foreign direct investment : A panel Data study economic development and cultural change , Vol . 59 – N . , 2006 , P.P 959 – 986 .
- Ralauca Elena Lloie , " Conections between FDI corruption index and country risk assessments in central and eastern Europe " , procedia economics and finance , 32 (215) , P.P 626 – 633 .
- Shumasddin, Abul F.M (1994) " Economic paterments of foreign direct investment in less developed countries " The Pakistan development review 33 : 1 P.P . 41 – 51 .
- The impact of political risk on MashrurU.Khan 8 MashfiqueIbneAkbar , foreign direct investment international journal of economics and finance Vol . 5 No 8 .2013 .
- World bank " The role of foreign direct investment in development D.C 1991 . P. 22.
- Persaran ,M.H.Y.Shin and R.J.Smith (2001) " Bounds testing approaches to the analysis of level relationships " Journal of Applied Econometrics 16 (3) : 289 – 326 .
- Pesaran, M. H. and Y. Shin (1998). "An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis." Econometric Society Monographs 31: 371-413.

الملاحق ملحق (١)

Null Hypothesis: FDI has a unit root Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic	
0.1229	-2.485127	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		
-3.515536	1% level	Test critical values:
-2.898623	5% level	
-2.586605	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous:
Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic	
0.0867	-2.654141	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		
-3.515536	1% level	Test critical values:
-2.898623	5% level	
-2.586605	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDPG has a unit root Exogenous:
Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic	
0.2729	-2.031998	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		
-3.511262	1% level	Test critical values:
-2.896779	5% level	
-2.585626	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDPG) has a unit root Exogenous:

Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-8.945580	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.512290	1% level Test critical values: 5% level 10% level
	-2.897223	
	-2.585861	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INFRATE has a unit root Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic	
0.4211	-1.712897	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.511262	1% level Test critical values: 5% level 10% level
	-2.896779	
	-2.585626	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INFRATE) has a unit root Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-8.962699	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.512290	1% level Test critical values: 5% level 10% level
	-2.897223	
	-2.585861	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TAX_1 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic
--------	-------------

0.1308	-2.452117	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.507394	1% level	Test critical values:
	-2.895109	5% level	
	-2.584738	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TAX_1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC,
maxlag=11)

Prob.* t-Statistic

0.0000	-9.179228	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.508326	1% level	Test critical values:
	-2.895512	5% level	
	-2.584952	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TRADE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC,
maxlag=11)

Prob.* t-Statistic

0.8581	-0.626387	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.511262	1% level	Test critical values:
	-2.896779	5% level	
	-2.585626	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TRADE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC,
maxlag=11)

Prob.* t-Statistic

0.0000	-8.993347	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.512290	1% level	Test critical values:
	-2.897223	5% level	
	-2.585861	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DCPS has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.3484	-1.862092	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.515536	1% level	Test critical values:
	-2.898623	5% level	
	-2.586605	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DCPS) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0926	-1.653253	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.594563	1% level	Test critical values:
	-1.944969	5% level	
	-1.614082	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: COC_1 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0290	-3.115679	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.507394	1% level	Test critical values:
	-2.895109	5% level	
	-2.584738	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(COC_1) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-9.173277	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.508326	1% level	Test critical values:
	-2.895512	5% level	
	-2.584952	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (٢)

Dependent Variable: FDI

Method: ARDL

Date: 03/03/18 Time: 12:36

Sample (adjusted): 1996Q2 2016Q4

Included observations: 83 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): COC_1 GDPG INFRATE TRADE
DCPS TAX_1

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 62500

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 0, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	20.83458	0.045997	0.958328	FDI(-1)
0.0017	3.256675	1.437964	4.682981	COC_1
0.0001	-4.028974	1.394956	-5.620242	COC_1(-1)
0.0000	9.739460	0.106132	1.033668	GDPG
0.0000	-9.950926	0.107707	-1.071780	GDPG(-1)
0.0000	-5.815241	0.041829	-0.243249	INFRATE
0.0000	5.224343	0.045040	0.235307	INFRATE(-1)
0.0001	4.117209	0.026594	0.109492	TRADE
0.0002	-3.889803	0.027672	-0.107638	TRADE(-1)
0.6961	0.392225	0.009476	0.003717	DCPS
0.0004	3.734231	0.048840	0.182381	TAX_1
0.0003	-3.842961	0.047381	-0.182084	TAX_1(-1)
2.575518	Mean dependent var		0.968725	R-squared
2.659026	S.D. dependent var		0.963364	Adjusted R-squared
1.629994	Akaike info criterion		0.508955	S.E. of regression
2.008848	Schwarz criterion		18.13247	Sum squared resid
1.782196	Hannan-Quinn criter.		-54.64474	Log likelihood
2.084070	Durbin-Watson stat		180.6838	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (٣)

	year	fdi	gdpg	trade	infrate	dcps	Coc_1	Tax_1
1	1996	.940	4.99	46.948	7.18	36.53	-.47	20.24
2	1997	1.135	5.49	43.738	4.62	39.69	-.61	20.68
3	1998	1.268	4.04	41.927	3.87	46.55	-.46	24.65
4	1999	1.174	6.11	38.361	3.07	52.00	-.61	24.65
5	2000	1.236	5.37	39.017	2.68	51.95	-.55	24.65
6	2001	.522	3.54	39.810	2.26	45.93	-.61	24.65
7	2002	.736	2.37	40.987	2.73	45.65	-.41	20.42
8	2003	.286	3.19	46.179	4.50	53.89	-.55	19.11
9	2004	1.589	4.09	57.819	11.27	54.04	-.65	22.00
10	2005	5.993	4.48	62.952	4.86	51.16	-.62	23.75
11	2006	9.343	6.85	61.518	7.64	49.29	-.75	27.43
12	2007	8.873	7.09	65.077	9.31	45.51	-.76	28.46
13	2008	5.831	6.16	71.680	18.31	42.79	-.78	26.94
14	2009	3.551	4.67	56.553	11.76	36.09	-.52	27.81
15	2010	2.917	5.15	47.936	11.26	33.07	-.63	25.25
16	2011	-.204	1.78	45.255	10.05	31.15	-.70	29.66
17	2012	1.001	2.22	40.711	7.11	27.38	-.60	26.15
18	2013	1.452	2.19	40.373	9.42	26.22	-.63	29.17
19	2014	1.565	2.92	36.920	10.14	25.60	-.62	23.28
20	2015	2.069	4.37	34.845	10.35	26.31	-.64	24.11
21	2016	2.400	4.30	29.956	13.81	34.14	-.63	24.65